

الفصل السابع

التفكك الأسرى

- ١ - مقدمة .
- ٢ - الارتفاع فى معدل الطلاق .
- ٣ - التعرض للطلاق .
- ٤ - الزواج وعلاقته بالتوافق الجنسى .
- ٥ - الطلاق والأدوار الجنسية .
- ٦ - التكيف لحالات الموت والطلاق .
- ٧ - الأطفال وتفكك الأسرة .

oboeikandi.com

الفضل السابع

التفكك الأسرى

١ - مقدمة :

يمثل التفكك الأسرى موضوعا متعدد فيه الآراء وتختلف ، فلا يوجد من بيننا من استطاع أن يفلت من واحدة أو أخرى من صورته المتعددة ، ولما ينطوى عليه كذلك من شكل درامى يضم فى حناياه اختيارات قاسية وتجارب شخصية البتة ، فكلنا سيموت يوما ويخلف موته فراغا وخللا فى نسق الأسرة والأدوار المناطة بها ، والكثيرون منا تعرضوا لخبرة الطلاق بأنفسهم أو كانوا ضحية لها على نحو ما . أما الذين لم يلمسوا هذه الخبرة فإنهم يعلمون علم اليقين أن بيوتهم متماسكة ظاهريا فحسب وقد تضم بين جدرانها أناما يشعرون بالغرابة والاعتراب برغم التلاصق فى المكان . ويمكن تعريف التفكك الأسرى باعتباره « انهيار الوحدة الأسرية وتخلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها فى القيام بالدور المناط به على نحو سليم ومناسب » . وبناء على هذا التعريف يمكننا أن نحدد الأنماط الرئيسية للتفكك الأسرى على النحو التالى :

- ١ - عدم اكتمال الوحدة الأسرية ، وهى تضم فيها تضم تغيب الأب - الزوج عن الأسرة ، ومن هنا فإن الواجبات التى يضطلع بها والتى رسمها له المجتمع ليست قائمة . وبالإضافة لذلك فإنه يوجد على الأقل واحد من مصادر اللامرعية يتمثل فى اخفاق أعضاء الأسرة التى ينتمى إليها كل من الزوجين فى أداء التزامات أدوارهم تجاه الأسرة وفى ممارسة الضبط الاجتماعى عليها .
- ٢ - الانفصال والطلاق والهجر . وهنا يحدث التفكك بسبب قرار أحد طرفى العلاقة الزوجية أو كليهما ترك الآخر ومن ثم يتوقف أداؤها للالتزامات المترتبة على دورها كزوجين .
- ٣ - الحالة التى يعيش فيها أفراد الأسرة سويا ولكن مع تناقص الاتصال أو التفاعل فيما بينها وبالذات فى حالة اخفاق كل منها فى دعم الآخر عاطفيا .

• نقل عن المصدر التالى :

Willian Goode, The Family, New york, 1964.

٤ - الغياب غير المتعمد لأحد الزوجين . فقد تتعرض بعض الأسر للتفكك بسبب وفاة أحد الزوجين أو الحكم عليه بالسجن أو الابتعاد عن الأسرة بسبب الحروب أو حدوث كساد أو بعض مظاهر الكوارث الأخرى .

٥ - الكوارث الداخلية التي تؤدي إلى اختفاق « غير متعمد » في أداء الأدوار ، إذ قد تنطوي الكوارث التي تحدث في إطار الأسرة على كثير من الأمراض العقلية أو الجسدية أو اختلال التوازن العاطفي . فالطفل قد يولد وبه مرض عقلي أو قد يصاب الطفل أو أحد الأبوين بمرض عصبي ، كما أن الإصابة بأمراض جسيمة خطيرة ومزمنة يؤدي إلى الفشل التام في أداء الدور الذي كان منوطا بالشخص المصاب بالمرض .

وسرر في مناقشتنا التالية على عاملين أكثر من غيرهما ألا وهما الوفاة والطلاق . ون كان هذا لا يعني اغفال العوامل الأخرى . ولا شك أن معالجة مفصلة للموضوع سوف تأخذ كل تلك العوامل في الاعتبار . كما أننا أشرنا في موضع سابق من هذا الكتاب إلى موضوع اللامرعية مثلا من حيث علاقته بالفشل في أداء الدور وان كانت إشارتنا جاءت عابرة بعض الشيء .

ولا شك أن نظرة على هذا المدى الواسع من العمليات والأحداث كفيلة بأن توحى لنا بأن كل فرد يعرف على الأقل واحدة أو أخرى من صور التفكك الأسري أو يعاني منها . ونلاحظ أيضا أن المجتمع ككل يكون أكثر اهتماما ببعض حالات التفكك دون البعض الآخر . ويندل الجهد في سبيل وضع حلول لها . وعلى سبيل المثال فإن المجتمع قد يكون أكثر اهتماما وانزعاجا من وحوود معدل معين من اللامرعية في المجتمع ، وفي نفس الوقت نستطيع ملاحظة تزايد المؤسسات الاجتماعية التي نهضت وقامت في المجتمع استجابة للأثر الضار الذي يسببه التخلف العقلي أو المرض النفسي على بناء الأدوار الذي تضطلع به الأسرة . وحدثت هذه المؤسسات في تقديم العون المهني كمحاولة لحل هذه المشكلة . ونلاحظ في الوقت ذاته أن المؤسسات الرسمية في المجتمع لم توجه قدرا من الاهتمام نحو ضعف التفاعل الداخلي في الأسرة ، ولم توجد بعد الإجراءات أو الأساليب التي تبناها مؤسسات خارجية للتدخل في علاج مثل هذه الحالة .

• انظر دراسة شاملة باللغة العربية تناول موضوع التفكك الأسري بالتفصيل ، وهي عبارة عن ترجمة لدراسة ويليام جود حول الموضوع أعدتها الدكتور السيد الحسيني عن المصدر التالي :

William J. Goode. «family Disorganizations» in Merton, R, Nisbet, R, Contemporary Social problems: An Introduction to the Sociology of Deviant Behavior and Social Disorganizations, Horcourt Brace., N. Y., 1961, pp 390 - 459.

ومشور في الفصل السادس من : علياه شكوى وآخرون :

«قراءات في الأسرة ومشكلاتها» ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ وما بعدها .

ومن الأمور التي ما تزال تجهلها حتى الآن نسبة وجود كل شكل من أشكال التفكك الأسري . وباستثناء حالتى الطلاق والوفاة تقف عاجزين عن التعرف على عدد الأسر التي عانت أو تعانى من واحدة أو أكثر من الصعوبات الناجمة عن التفكك الأسرى أو المسببة له . وحتى إذا أظهر المجتمع معدلا عاليا لنمط معين من أنماط التفكك الأسرى فإن هذا لا يعنى وجود انبهار في النسق الأسرى أو حتى مجرد تغير . وللتدليل على ذلك فقد انضج وجود ارتفاع كبير في معدل الطلاق في اليابان أثناء الفترة الأولى من حكم أباطرة الميجي بعد سنة ١٨٦٨ . وكان الحال على نفس المنوال في الدول العربية في نفس الفترة ، وعلى كل حال فقد شهدت كل من هاتين الحضارتين العظيمين معدلات طلاق عالية في عصور سابقة على العصر الحاضر ، ولم يهد ذلك وجود النسق الأسرى أو يعيره تغييرا جذريا .

وعادة ما تؤدي التغيرات الكبيرة التي تطرأ على الانساق الأسرية إلى زيادة في الاخفاق في أداء الأدوار الأسرية بسبب ما تدخله من قيم جديدة على الأسرة . وطالما أن بعض الناس يقبلون هذه القيم الجديدة على حين يعارضها البعض الآخر فإنه يظهر قسركبير من عدم الاتفاق على كنه الالتزامات التي تناطق بكل دور في نطاق الأسرة . ويصبح من المحتم أن يظهر بعض الناس وقد فشلوا ، أو حكهم عليهم بالفشل ، في أداء الأدوار التي يجب عليهم أن يؤدوها طبقا للمعايير القديمة أو الجديدة على السواء .

وقد ينظر البعض إلى الطلاق باعتباره سوء حظ شخصي يصيب أحد طرفي العلاقة الزوجية أو كليهما ، ولكن يجب النظر إليه في نفس الوقت باعتباره ابتكارا اجتماعيا يستخدم كوسيلة للتهرب من التوترات التي قد تنجم عن الزواج ويصعب تفاديها بأى وسيلة أخرى . والطلاق مسموح به في كل مجتمعات الدنيا تقريبا ، بل إننا نلاحظ أن معدلات الطلاق ترتفع بين الشعوب البدائية بصورة أكثر من تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية . وعلاوة على ذلك فإن بعض الدول قد شهدت معدلات طلاق أعلى من تلك التي وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترات زمنية معينة كما كان الحال في اليابان في الفترة من عام ١٨٨٧ حتى عام ١٩١٩ ، وفي الجزائر في الفترة من عام ١٨٨٧ حتى عام ١٩٤٠ وفي مصر في الفترة من عام ١٩٣٥ حتى عام

١٩٤٤

يبد أنه على الرغم من شيوع الطلاق في كثير من المجتمعات فإنه يعبر عن درجة من العداء بين الزوجين وتحطيم للروابط التي وجدت يوما بين أسرتين من خلال زواج ابناهما . والطلاق يؤدي لاهماله ، إلى وجود مشكلات تكيف خطيرة لكل من البالغين والأطفال الذين يعينهم أمر

الطلاق ، ويتبع ذلك أنه حتى في تلك المجتمعات التي تشهد معدلات طلاق مرتفعة فإنه لا يوجد قدر كبير من الرضا عن الطلاق . وبدلاً من ذلك فإنه يوجد عدد من الإجراءات أو الميكانزمات التي تستخدم بحيث تقلل من معدلات الطلاق ، ولولاها لارتفعت هذه المعدلات إلى درجات خيالية وخطيرة . ويتوقف على درجة نجاح هذه الميكانزمات ارتفاع أو انخفاض في معدلات الطلاق في المجتمع .

ومن الأنماط الشائعة التي لاحظناها سابقاً تلك التي تتمثل في إصرار أسرة الزوج أو الزوجة على اختيار شريك الحياة من نفس الطبقة التي ينتمي إليها الطرف الآخر بحيث يوجد تماثل في العادات والمعايير مما يقلل من احتمالات حدوث توترات في الحياة الزوجية مستقبلاً .

وثانياً ، تعتبر كثير من المجتمعات أن هناك أشكالاً معينة من المشاكل والصعوبات التي لا ترقى إلى الأهمية التي قد تتخذ ذريعة لحدوث الطلاق . ومن نافذة القول الإشارة إلى أن ما يعتبر هاماً في مجتمع قد يعتبر قليل الأهمية أو تافهاً في مجتمع آخر ، وهكذا . وعلى سبيل المثال فإن عدم الاحترام الذي كانت تبديه الزوجة إزاء أقارب زوجها المسنين كان يعتبر مبرراً معقولاً لحدوث الطلاق في الصين القديمة . هذا ، ومن الناحية الأخرى فإنه على الرغم من أن المجتمعات الغربية تحث الأزواج والزوجات على احترام آباء وأمهات الطرف الآخر في العلاقة الزوجية فإنه لا يوجد مجتمع غربي يصبر على توقير هؤلاء بشكل استثنائي . وهناك بعض المضايقات التي تحدد اجتماعياً باعتبارها مرتبطة بالجنس ومن ثم فإنها لا تؤخذ مأخذ الجد . وعلى سبيل المثال فإن الأزواج في الولايات المتحدة يضجون عادة بالشكوى من إصراف زوجاتهم في الانفاق على ملابسهن وكذلك عدم قدرتهن على الامساك بميزانية البيت علاوة على عدم الالتزام بالمواعيد ، وكلها تعتبر سمات مرتبطة بطبيعة المرأة ومن ثم فإنها لا تعتبر مبررات لحدوث الطلاق بين الزوجين .

ومن الأنماط الأخرى التي تستخدم للتقليل من الآثار التي تترتب على التوترات والتعاسة الزوجية ، عدم المبالغة في التوقعات المترتبة على الحياة الزوجية في المستقبل . ففي المجتمعات الغربية عادة ما ينظر الشبان إلى الزواج نظرة رومانسية وردية اللون ، ثم يفاجأون بنجية الأمل التي نصيبهم عندما يجدون أن الزواج يمكن أن يكون كئيماً ومملاً ، بل إنه قد يصبح بالنسبة لهم بؤساً خالصاً . وعلى كل حال فإن كافة المجتمعات تلقن الصغار دروساً مفادها أنه لا يجب عليهم أن يتوقعوا السعادة الكاملة من الزواج ، بقدر ما ينبغي أن يكون منتهى مرادهم الحصول على احترام الزوجة والتزامها بالقيام بمهام أسرية محددة يرسمها لها المجتمع .

وقد سبق أن ذكرنا أحد أساليب تفادي التوترات الزوجية في المجتمعات الزراعية أو الرعوية

والمتمثل في عدم التركيز على العلاقة بين الزوجين بل الاهتمام أكثر بالأسرة الممتدة أو البدنة أو العشيرة . ويستتبع هذا أنه حتى إذا وجد الزوجان صعوبة في الاستمرار في علاقتها الزوجية فإن هذا لا يعتبر شيئا هاما ، طالما كانا يقومان بالتراماتهما تجاه العائلة الأكبر على نحو مرض ، كما يقومان بواجبها كأبوين تجاه الأبناء .

ويتضح لنا أن المجتمعات تختلف فيما بينها في درجة استعمال هذه الوسائل لابعاد شبح التوتر والطلاق عن الأسرة . كما أن المجتمعات تختلف فيما بينها كذلك فيما يتعلق بتحديد عدد من النقاط منها :

- ١- قدر المتاعب التي يجب على كل من الطرفين أن يحتملها وكذلك حدود تسامحه قبل البحث عن حل رسمي للمشكلة الزوجية التي تهدد كيان الأسرة .
- ٢- طبيعة الحلول المسموح بها للتخلص من هذه المتاعب أو وضع حد لها . لقد عرف عن الأزواج والزوجات في المجتمع الأمريكي ابان القرن التاسع عشر رغبتهم في إيداء قدر كبير من التسامح إزاء المشكلات التي كانوا يواجهونها قبل التفكير في اللجوء إلى الطلاق كحل لها ، وهو أمر غير شائع اليوم بين أحفادهم .
- وتبيح بعض المجتمعات الغربية (مثل أسبانيا وإيرلندا وإيطاليا والبرازيل) الانفصال الرسمي فقط كحل للعداوة التي قد توجد بين الزوجين ، وعلى ذلك لا يبحث أى من الزوجين عن شريك آخر للحياة . ويشجع الانفصال بصورة أكبر في كل من البرازيل وإيطاليا . وفي عام ١٩٥٥ اقترح نائب إيطالي في خطاب له في البرلمان بعض الأسس التي يمكن بناء عليها اللجوء إلى الطلاق كحل للمشاكل الزوجية . وأكد في سياق خطابه أن حوالي ٤٠,٠٠٠ من الأزواج قد انفصلوا عن بعضهم البعض بشكل رسمي أو ودي .

٢- الارتفاع في معدل الطلاق :

على الرغم من التعممة الشخصية الناجمة عن الطلاق والادانة الواسعة التي يجابه بها فقد شهدت معدلات الطلاق تزايدا مستمرا في كافة الدولة الغربية ، التي شهدت معظمها معدلا أسرع بكثير من المعدل الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أخذ المعدل في الزيادة منذ حوالي ١٠٠ سنة تقريبا . وربما كان العامل الأكثر أهمية هو انخفاض نسبة عدم الموافقة على الطلاق في حد ذاته . ويمكن القول دون تردد أنه منذ ٥٠ سنة مضت كان من يرغب في الطلاق أو يقدم عليه يجد نفسه وقد فقد قدرا كبيرا من اعتباره في الدائرة الاجتماعية المحيطة به هذا إذا لم يتم

استبعاده وعزله بشكل نهائى . وثانيا نجد أن هناك تغيرات قد طرأت بالنسبة للبدائل المتاحة أمام المطلقات . إذ لما كان هناك عدد كبير من المطلقين فإنه لا يستبعد وجود رجل مرتجى لطلاق ولا يجد لديه مانعا من الزواج بامرأة أخرى مطلقة ، وهو عندما يقرر ذلك فإنه يجد واحدة يمكنه الزواج منها . وهناك نسبة تتراوح بين ٨٥ ٪ و ٩٠ ٪ من المطلقين ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٤٠ سنة تعيد تجربة الزواج مرة ثانية . وعلاوة على ذلك فلنقله قليلة فقط هي التى تعمل فى الزراعة . فإن الخدمات التى كان يقوم بها الزوج للأسرة أصبح من الممكن الحصول عليها الآن من المتخصصين لقاء أجر معين . وأصبح من الممكن للمرأة المطلقة أن تستغنى عن خدمات الآخرين حتى ولو كان الأجر الذى تقاضاه يقل عن ذلك الذى يحصل عليه الرجل . كما أن الضغوط التى كان يمارسها الأقارب والأصدقاء فى الماضى للإبقاء على العلاقات الزوجية بين الزوجين أخذت تضعف ولم تعد قوية كما كان الحال عليه منذ خمسين عاما مضت .

ويوضح الجدول (رقم ٤) الارتفاع الذى طرأ على معدلات الطلاق فى مجموعة الدول الغربية .

٣ - التعرض للطلاق :

وعند التعرض لهذه النقطة يمكن أن يثور السؤال الثانى : من هم الأزواج الأكثر من غيرهم تعرضا للطلاق ؟ ولو كان القرار بالطلاق يمثل دالة لتعرض الزوجين للطلاق بما فى ذلك البدائل المتاحة لعلاقتها القائمة سواء كانت سلبية أم إيجابية وكذلك الضغوط والضغوط المقابلة التى تواجهها من جانب الأقارب والأصدقاء ، فإنه قد يحق لنا أن نتوقع أن أناسا معينين ممن يحتلون مواقع اجتماعية معينة أكثر تعرضا من غيرهم للطلاق . إن هؤلاء قد يكونون تلقوا تنشئة اجتماعية مختلفة أو يتمون إلى طوائف دينية متباينة أو لديهم توقعات مختلفة بالنسبة للهدف النهائى من الزواج علامة على التقييم الأخلاقى للطلاق . وكل هذه العوامل تؤثر على الميل الذى يبديه طرفا العلاقة أو أحدهما نحو الطلاق .

وعلى سبيل المثال فقد ذكرنا آنفا أن معدل الطلاق يكون أعلى فى المجتمعات ذات النسب الأومى حيث ينخفض مستوى التوافق الزوجى بين الأزواج الذين يتمون إلى خلفيات اجتماعية غير متماثلة ، وحيث تريد معدلات الطلاق كلما انخفض المستوى الاجتماعى الاقتصادى للزوجين . ونتقل فيما يلى إلى دراسة الفروق الأخرى فى موضوع التعرض للطلاق .

جدول رقم (٤)

معدلات الطلاق في الفترة من ١٩١٠ - ١٩٥٦ في بعض البلاد الغربية

عدد حالات الطلاق لكل ١٠٠٠ زيجة		الدولة
عام ١٩٥٦	عام ١٩١٠	
٢٤٦,٢	٨٧,٤	الولايات المتحدة الأمريكية
٨٩,٢	٣٠,٢	ألمانيا
٧٥,٤	٢,٢ (١٩١١)	إنجلترا وويلز
٩٠,٤	١٢,٩	أستراليا
١٠٠,٥	٤٦,٣	فرنسا
١٧٥,٤	١٨,٤	السويد

حيث يلاحظ ارتفاع نسب الطلاق بين ملاك الأراضي الزراعية في المجتمعات التي تعتمد على الزراعة في الغرب بالقياس إلى عمال الزراعة ، كما تلاحظ نزعة محافظة تجاه الطلاق بين سكان الريف بوجه عام في المجتمعات الغربية عند مقارنتهم بسكان الحضر . ولم يكن هذا التباين يمثل أمراً ذا بال أو مغزى في الولايات المتحدة الأمريكية . إلا أن معدل الطلاق كان مرتفعاً في القطاع الريفي في اليابان والدول العربية . ويمكن ارجاع ذلك إلى أن معظم سكان الريف من المتمين للشرائع الدنيا لا يعتبرون الطلاق مأساة أو أنه حدث يستلقت الأنظار . وهكذا فإن ظهور نسق العائلة الزوجية الحديث برغم كونه هشاً ضعيف البنيان إلا أنه قد يؤدي إلى تقليل معدلات الطلاق بين سكان الريف .

• البيانات الواردة في هذا الجدول مستقاة من مصادر رسمية . أما النسبة بين عدد المطلقين في سنة معينة وعدد الزيجات في سنة ما فأنها لا تشير بالطبع إلى التغيرات التي تحدث في معدلات الطلاق . ومن الواضح أن عدد المطلقين في سنة معينة لا يمثلون نفس السنة التي تزوجت في العام ذاته وهذا من ناحية أخرى فإن الرقم الأكثر دقة والمتمثل في عدد المطلقين في كل سنة لكل ١٠٠٠ من الزيجات القائمة غير متاح إلا بالنسبة لعدد محدود من الدول ، وعندما ترتفع نسبة الطلاق فإن عدد المطلقين في سنة معينة يأتون في غالبيتهم من زيجات تمت معظمها في عقد سابق . هكذا فإن نسبة حالات الطلاق إلى حالات زيجات تمت معظمها في عقد سابق .. وهكذا فإن نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج في سنة معينة تقلل من القيمة الحقيقية لاحتمالات حدوث طلاق بين هذه الزيجات .

ونجد علاوة على هذا في الولايات المتحدة تباينا في معدل الطلاق تبعا للانتماء الديني . وأيا كان الحال فإنه من غير اليسير قياس درجة تعرض الأشخاص للطلاق بناء على انتماءاتهم الدينية ، ومن ثم فإننا نفتقر والحال كذلك إلى البيانات الأساسية التي يمكن أن تركز عليها الدراسة . هذا ومن ناحية أخرى فقد قامت بعض الهيئات الدينية كما قام بعض العلماء الاجتماعيين بإجراء مسح في مناطق مختلفة لدراسة العلاقة بين الطلاق والانتماء الديني .

ونتيجة لتلك الدراسات المسحية يمكننا عرض بعض النتائج المتعلقة بالارتباط بين الطلاق والانتماء الديني في الولايات المتحدة الأمريكية . وإن كان ينبغي لتأكيد منذ البداية على أن هذه الدراسات لا تتعرض لمدى عمق إيمان الناس بل ترتبط فحسب بين الحالة الزوجية أو الطلاق وبين الانتماء الديني ويمكن تلخيص هذه النتائج على النحو التالي :

ترتفع نسبة الطلاق بين اليهود مثلهم مثل باقي سكان المجتمع ، وإن كانت دراستان قد أكدتتا على تناقص الميل نحو الطلاق عندما يكون الزوجان يهوديين وتظهر نفس النتيجة بالنسبة للزوجين الكاثوليكين .

ومن بين ثلثي حالات الهجر الجديدة في فيلادلفيا كان أحد الطرفين أو كلاهما ينتمي إلى انديانة الكاثوليكية مما يوحي بغلبة الديانة الكاثوليكية بالنسبة لحالات الهجر .

ويمكن القول بوجه عام بأنه عندما يكون الزوجان متمين لنفس الكنيسة تقل نسبة ميلها للطلاق ، وعندما يكون الزوجان من نفس الديانة فإنه تظهر تباينات طفيفة أو تنعدم مثل هذه التباينات بالنسبة للمعدلات بين اليهود والبروتستانت أو الكاثوليك كما أوضحت ذلك ثلاث دراسات تيسر لنا الاطلاع على نتائجها . كما أظهرت بعض النتائج أن الزواج بين الكاثوليك يمكن أن ينتهي بالطلاق بنسبة ٥٠٪ أو ٦٦,٦٦٪ تقريبا وتساوى في ذلك البروتستانت مع الكاثوليك .

أما الأفراد الذين لا ينتمون إلى ديانة معينة في الولايات المتحدة فإنه ترتفع بينهم معدلات الطلاق بشكل مرتفع للغاية ويلبهم في ذلك المتزوجون من ديانات مختلفة (كزواج مسيحية من مسلم مثلا) . ويرى بعض المحللين أن نسبة الطلاق تصل إلى أعلى معدلاتها في حالات الزواج المختلط عندما يكون الزواج كاثوليكيا والزوجة بروتستانتية . وكما سبق ولاحظنا فإن الزيجات التي تعقد بين الكاثوليك والبروتستانت تلبو الآن أكثر شيوعا بحيث تصل إلى نسبة تتراوح بين ٥٪ و ٥٠٪ للزيجات المتضمنة كاثوليك في أقاليم مختلفة في الولايات المتحدة .

ويجب أن يكون واضحا لنا منذ البداية العوامل الاجتماعية التي قد تؤدي إلى مثل هذه التباينات الظاهرة :-

أولا : تختلف الكنائس في مدى معارضتها للطلاق ، وإن كان مجرد عضوية كنيسة معينة لا يحدد وحده ما إذا كان زوجان يميلان للطلاق أم لا . وكما سبق القول فإن هناك عوامل أخرى بخلاف ميل الزوجين أو أحدهما إلى مساندة الطلاق أو الوقوف ضده مما يجب أخذها في الاعتبار . أضف إلى هذا أن معدل الضكك الاختياري للعلاقة الزوجية ، والذي تقصد به كافة أشكال التنازل الاختياري عن أداء التزامات دور معين وليس مجرد الطلاق ، قد يكون مرتفعا بين أولئك الذين يعارضون الطلاق بشدة مثلا هو الحال بين باقي السكان .

ثانيا : بالنسبة لأولئك الذين يتسمون لكنية معينة نجد أنهم أقل التزاما من الناحية الأيديولوجية بمعارضة الطلاق ، كما أنهم قد يكونون منحرفين في صور معينة ومن ثم فإن معدل الطلاق يرتفع بينهم .

ثالثا : يمثل أى شكل من أشكال الزواج الدينى المختلط مؤشرا لاختلاف المكانة الاجتماعية لطرفي الزواج ومن ثم فإنه يؤدي إلى معدل طلاق مرتفع نسبيا . هذا ، ومن ناحية أخرى فإن أولئك الذين يرغبون في التخلي عن انتابهم الكنسى بغرض الزواج من امرأة تنتمى إلى كنيسة أخرى يكونون عادة من ضعاف الإيمان بديانتهم مما يعنى بالتالى التقليل من فرص التراع بين الطرفين حول المسائل الدينية . وأيا كان الأمر ، فإن التباين في السلوك بين المتدينين المتمسكين بكنيسة معينة وغيرهم من غير المتدينين ، يفوق التباين السلوكى الموجود بين الأفراد يتسمون إلى كنائس مختلفة .

وفي نهاية الأمر ، فإنه يحتمل وجود صراع أكثر حدة في حالة زواج رجل كاثوليكي من امرأة بروتستانتية ، فالأب الكاثوليكي يصر على أن يرى أولاده على الديانة الكاثوليكية ومبادئها على حين أن الأب البروتستانتي لا يتمسك بهذا . وبالإضافة لهذا فإنه عندما تكون الزوجة كاثوليكية وزوجها بروتستانتيا فإنها تبدو أكثر تسامحا مع زوجها في حالات التراع التي تثار بينها عند اللجوء إلى الطلاق كحل للمشاكل بينها ، بعكس ما يحدث بالنسبة للزوجة التي تدين بالبروتستانتية . وهناك مجموعة أخرى من العلاقات التي يجب التعرض لها إضافة إلى ما سبق وذكرناه عن الارتباط بين الطلاق والخلفية الاجتماعية ، ومن ذلك أن الطلاق يحدث بنسبة مرتفعة بين صغار السن من المتزوجين (١٥ - ١٩ سنة) . كما أنه يوجد قدر من الرفض لهذا الزواج من جانب الأقارب والأصدقاء ، كما يختلف الزوجان فيما بينها بالنسبة لالتزامات الدور التي يجب على كل

منها الاضطلاع بها . وعلى الرغم من أن أهمية هذين العاملين لا تحتاج لبرهان بوجه عام فإن الأمر قد يحتاج إلى تطبيق قصير على رفض الزواج الذي قد يديه الأقارب والأصدقاء . لأنه قد يعتبر دليلا على مجموعتين من العوامل ، أولها هو التنبؤ البسيط الذي يفكر فيه الأقارب والأصدقاء تجاه احتمالات نجاح الزواج في المستقبل . ثم أولا وقيل كل شيء هم يعرفون أحد العروسين أو كليهما معرفة جيدة . وعلاوة على كل ذلك فإن مساندها قد تمثل عنصرا مباشرا في جمع شمل العروسين .

ومن الصعوبة محاولة تحليل الأسباب التي تدفع الناس لاتخاذ قرار الطلاق ، وهي تتساوى في صعوبتها مع محاولة تحليل أى قرار خطير يحدث على امتداد فترة زمنية طويلة . وقد سبق أن لاحظنا كيف يتكون هذا القرار من عدد من العوامل مثل قيم واستعدادات العروسين ، والقيمة النسبية للاشباع الذي يحصلان عليه في مقابل البدائل الواقعية التي يواجهانها وكذلك الضغوط الاجتماعية التي يمارسها الأقارب والأصدقاء علاوة على مجموعة أخرى من العوامل المتراكمة والتي تدفع الاثنين للانفصال . وعادة ما يبدى المطلقون رغباتهم في تسجيل شكاواهم من الطرف الآخر ، وان كان ما نجده في قائمة الشكاوى لا يعدو عدة مجالات من تلك التي تمسها الحياة الزوجية : فهم غير قانعين تقريبا بأى أمر من الأمور التي تجمع بينهما .

وهذه الشكاوى يجب فصلها عن العوامل التي تدفع للطلاق . وهي تختلف من ولاية إلى ولاية ومن أمة إلى أمة وان كانت معرفتنا بها لم تدلنا فحسب على طبيعة النسق القانوني الذي يسمح بوجود حالات الطلاق . إذ نجد بشكل عام أن الناس في دعاواهم لطلب الطلاق يوجهون أى اتهامات قانونية تمكنهم من الحصول عليه بسهولة مع الإقلال قدر الإمكان من أية فضائح أو آثار سيئة يمكن أن تنعكس عليهم . فقد لوحظ أن ٦٠ ٪ من حالات الطلاق في الولايات المتحدة نمت نتيجة الشكاة من القسوة في المعاملة وهي تعنى أى نوع من أنواع السلوك يرى القاضى أنه يوجب وضع حد للعلاقة الزوجية .

والحقيقة أن أيا من القائمة التي يضعها الزوجان للشكاوى أو تلك التي تضم دوافع الطلاق لا نعدنا بأى بيانات كافية تمكننا من فهم عملية الطلاق ذاتها . وربما لن نستطيع فهمها على النحو الأكمل دون وجود دراسات تتبعية لعينات واسعة من الأزواج تتناول بالتحليل التاريخي كافة مراحل حياتهم من زواج وطلاق أو وفاة .

٤ - الزواج وعلاقته بالتوافق الجنسي :

أجمع المحللون المهتمون بقضايا الطلاق حديثا أن هناك تغيرا قد طرأ على أهمية العلاقات الجنسية في الزواج خلال الجيل الماضي .. والملاحظ أن كثيرا من المطلقين ذكروا المشكلات الجنسية كمعامل مسببة للطلاق . أما التفسير الذي ساقه محللو الزواج فكان مؤداه أن المشكلات الجنسية ليست أسبابا أساسية للطلاق وإنما هي بالعكس من ذلك نتائج مترتبة على الصراعات والتوترات الزوجية ، ويستتبع ذلك أن العلاقات الجنسية غير المتوافقة في الزواج تعتبر سببا غير أساسي (سببا) من الأسباب العديدة المؤدية للطلاق .

وفيما يتعلق بالأدوار الجنسية للزوجين نجد أن هناك تباينا واضحا هنا إذ أن الرجل يبدو أكثر ميلا للشكوى من المشكلات المرتبطة بالعلاقات مع زوجته ويعود هذا أساسا للدور الذي يلعبه هذا النوع من الإشباع في تقييم الرجل للزواج ككل بالمقارنة مع المرأة التي تعتبر أن توافقها العاطفي يعد واحدا فقط من باقي المشكلات التي يمكن أن ترتب على الزواج .

٥ - الطلاق والأدوار الجنسية :

توحى البيانات المتوفرة لدينا نتيجة الدراسات المسحية العديدة بأن المرأة أكثر شكاة وتبرما من الرجل من المشاكل الزوجية . ويدعو أن السبب يكمن في الأهمية العظمى التي تعلقها المرأة على الزواج بالإضافة إلى الاعتماد الكلي على النجاح في الزواج والرضا به باعتباره أساسا للحياة نفسها بالنسبة للمرأة ، ومن هنا فإن حوالى ٧٥٪ من حالات الطلاق في الولايات المتحدة تعزى للمرأة .

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك دراسة طورت نظرية مؤداهها أن الرجال هم الذين يرغبون في البداية في إنهاء العلاقة الزوجية أكثر مما تفعل المرأة . ونظرا لأن القدر الأعظم من اهتمام الرجل وطاقته ووقته يكون مركزا خارج المنزل فإنه قد يكون طرفا في نوع من السلوك قد لا يعتبر مشروعاً أو لا غبار عليه لو كانت زوجته تقوم بمثله . ومن هنا فإنه يبدو أقل ارتباطا بالبيت وبمكثته أن يلهو ويستمتع بما شاء له الاستمتاع بعيدا عن بيته .

وان كان هذا السلوك يصيب الزوجة بالضيق والتبرم وينوع خاص في ظل القوانين الحديثة . ومع ذلك فإنه نظرا للأهمية التي يعلقها الرجل على عمله خارج البيت فإن زوجته لا تملك الكثير من أوراق المساومة لتجعله أكثر توازنا واستجابة لرغباتها ، وفي البداية تحاول المرأة ألا تبادر بطلب

الطلاق كما أن الرجل يشعر بالذنب إذا حاول هو المطالبة بذلك ، وتكون محصلة ذلك أن الرجل يقوم بتنمية سلوك يؤدي إلى إثارة المرأة والجهر بنقد سلوكه وادائه وتحقيره وكلها أساليب ملتوية لتصعيد التوتر بينها . بمعنى أنه يحاول من خلال إظهار نفسه كشخص غير مرغوب فيه ، أن ييث في زوجته الرغبة في إنهاء العلاقة الزوجية . ويحتمل أن النقد الذي يوجه إليه خلال تلك العملية أن يخفف بعضا من الشعور بالذنب الذي يحسه من لم يتعرض لمثل هذا النقد .

٦ - التكيف لحالات الموت والطلاق :

ربما يتعرض كل فرد منا لنوع من الموت عندما يموت الحب وتولد الكراهية فالطلاق أحد صور الموت الذي تتعرض له العلاقة الزوجية ، وفي مثل هذه الحالات يصعب العثور على طرف برىء تماما أو مذنب كلية يقف وراء الوصول لهذه النتيجة وبسبب هذا العنصر المدمر الكائن في الطلاق قام كثير من المحللين الاجتماعيين بالإشارة إلى أوجه التشابه بين التكيف لحالتى الموت والطلاق . ويمثل هذا ضربا من ضروب التذليل على أن الموت ذا مغزى اجتماعى أساسى وليس مجرد عملية بيولوجية ينتهى بمقتضاها إنسان وتجعل المواصفات الفريدة لكلتا الحالتين من خبرة الموت تجربة مؤلمة على نحو متميز : فالواقع أنه لا يوجد شخص يستطيع أن يحل محل الشخص المتوفى . بيد أنه على الرغم من أن كلا من الموت والطلاق يمثلان حالات فريدة ، فإن الأفراد الذين يعانون منها أو من أيهما يشتركون في المعاناة من كثير من الخبرات ، فكلهم يبدأ بأوجه تشابه معينة في موقف الحياة لكل من المتوفى والمطلق . وهذه يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- ١ - توقف الاشباع الجنسي .
- ٢ - فقدان الاحساس بالأمن والصدقة والحب .
- ٣ - عدم وجود مثل أعلى للور الكبير الذى كان سيمثل نموذجا للطفل يستطيع أن يترجمه .
- ٤ - زيادة الأعباء الملقاة على الطرف الموجود وبالذات بالنسبة لرعاية الأطفال .
- ٥ - زيادة المشكلات المادية وبالذات إذا كان الزوج هو الذى رحل أو وافته النية .
- ٦ - إعادة توزيع المهام والمسئوليات المنزلية .

وعلى كل حال فإنه في مقابل كل صور التماثل تلك يوجد تباين أساسى بين مشكلة التكيف في الحالتين . حيث تندمج عادات وشعائر الموت ضمن نسيج تنظيمى في كل المجتمعات ، وتتحدد الترامات اللور وحقوقه على نحو وثيق نوعا ما ، كما يقدم الأقارب والأصدقاء كل عون ممكن في سبيل تأكيد ذلك .

وأيا كان الأمر فإن بعض المجتمعات لا تضع أنماط التكيف بعد مرحلة الطلاق ضمن تشكل نظامى دقيق والأقطار الغربية أبرز مثال على ذلك .

ولنبداً أولاً بدراسة واقع الطلاق في أغلب البلاد العربية ، حيث كان الطلاق يمثل جزءاً هاماً من التقاليد الأسرية لأجيال عديدة .

ويشيع في المجتمعات العربية تأخير قسط من المهر (يتراوح بين ثلث ونصف القيمة الاجالية للمهر) بحيث لا يتم دفعه مباشرة أثناء الزواج ، وان كان يجب دفعه في حالة وقوع الطلاق بين الزوجين حيث يمثل مؤخر الصداق هذا مانعاً يحول بين الرجل ونزواته التي قد تبلغ به إلى حد تقويض حياته الزوجية . وعادة ما تكون تكاليف الزواج بين الأقرباء باهظة ، كما أن الزوجة الأولى للرجل عادة ما تنتمي إلى أحد الأسر الثرية ، وبالإضافة لذلك كله فإن الرجل يمكن أن يفكر في الزواج بأخرى إذا لم يسعد بزواجه الأول وفي نفس الوقت يخشى أن يلجأ للطلاق مخافة أن يدفع مؤخر الصداق .

ويسود شعور قوى بين كافة المستويات والطبقات مؤداه أن الرجل لا يجب أن يطلق زوجته طالما استطاعت أن تنجب أبناء يحملون اسمه . ومن هنا فإن احتمالات وقوع الطلاق تزداد بين الشرائح الدنيا التي لا يكلفها الزواج في العادة كثيراً من النفقات ، وكذلك يزداد الطلاق في حالات وجود عدد قليل من الأطفال .

وتعتبر المرأة وريثة لجزء من ثروة أسرته بواقع نصف ما يحصل عليه الذكر ، وهي لا تحمل معها هذا النصيب عندما تذهب إلى بيت شوتها ، كما أنها تستطيع أن تعتمد على مؤازرتهم إذا حدثت وعادت إلى بيت زوجها وان كانت تمتلك حقاً معنوياً على أهلها بحيث يجب عليهم أن يرعوا وعادت إلى بيت أبيها في حالة وقوع الطلاق .

ولو كان أطفالها صغاراً فإنها تأخذها معهم لحين بلوغ سن معينة ، ولكن مع عدم وجود أى ظلال شك حول الدور الذى يجب أن يلعبه الأب في العناية بهم . وعلاوة على هذا فإن أسرة الفتاة يمكنها أن تحصل على مهر ثان من خلال زيجة ثانية حيث تؤدي التحولات الزوجية إلى ضمان وجود زوج للمطلقة في أى حال من الأحوال .

ونلاحظ في النهاية أن الزواج لا يتأسس على الحب ، ومن ثم فإن الطلاق لا يسبب صدمة عاطفية قوية لأى من الزوجين . ومن ثم فإن كل هذه الترتيبات تعنى أن كل المشكلات التي يمكن أن تنترتب على الطلاق قد تم التعامل معها بشكل محدد .

وعلى نحو مماثل فإن مكانة الطفل كانت تتحدد على نحو دقيق بعد الطلاق في معظم المجتمعات

البدائية ، فهو مع عشيرة الأم إذا كان نمط القرابة يعتمد على النمط الأمومي وهو مع أسر لآبيه عندما يكون نمط القرابة أبويا . وفي النمط الأمومي يترك الزوج منزل الزوجية ويعود إلى بيت أمه وهو يتوقع الترحيب به هناك . ويفرض الطلاق إعادة المهر ، إلا أن المهر عادة ما يكون منخفضا في حالة ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمعات ومن ثم فإنه عادة لا يترتب على هذا الموقف مشكلات خطيرة من الناحية المادية . ونلاحظ هنا ثانية أن الالتزامات والأوضاع الخاصة بجميع الأفراد المعنيين بالطلاق تكون محددة على نحو دقيق ومعروفة سلفا ، ولذا فإن المشكلات المترتبة على الطلاق تصل إلى أدنى حد لها نتيجة كل هذه الترتيبات المسبقة .

وعلى العكس من ذلك ما يحدث في المجتمعات الغربية حيث توجد مجموعة ضئيلة للغاية من الترتيبات الهيكلية التي تعالج المشكلات المترتبة على الطلاق . فالمطلقة لم تعد متروجة وهي كذلك لا تعد عزباء . ولا يوجد أدنى التزام لدى أصدقاء أو أقارب المطلق (أو المطلقة) بترتيب زيجة جديدة له أو لها ، ولا تتضح التزامات أي من الزوجين حيال الآخر بعد أن ينفصلا بالطلاق ، على حين توجد بعض القواعد القانونية التي تحدد التزامات الزوج تجاه أبنائه من مطلقته . وهو نادرا ما يكلف بالوصاية عليهم . ومع الوقت قد لا يرى هؤلاء الأبناء إلا نادرا بحيث يأخذ في فقدان الرغبة في الانصياع لأي شيء بما في ذلك الإجراءات القانونية نفسها .

هذا ، ومن الناحية الثانية فإن كلا من الأقارب والأصدقاء يشعرون بالتزام معنوي واضح ازاء الأرملة والأرمل ، ويذلون كل ما يستطيعون من جهد في سبيل تعزيتهم . ويسمح المجتمع للشخص المصاب بفقد زوجة (أو الزوجة) بإعلان الحداد والتعبير عن الحزن ما أراد ذلك في ظل ضبط اجتماعي على مستوى معين . وعلاوة على ذلك فإن الجماعة التي ينتمى إليها ذلك الشخص تطلب إليه أن يظل وثيق الصلة بها ، ويذل المحيطون به من أقارب وأصدقاء كل ما أتوا من حجة ومنطق في سبيل التخفيف من معاناته بحيث يأخذ في الشعور بالسلى والصبر .

كما يشعر الأقربون بالتزام خلقي بمد يد العون إذا ما طلب إليهم ذلك ، وهم في هذا لا يواجهون بالانقسامات التي تترتب على حالات الطلاق ، فالزوج المتوفى (أو الزوجة) رجل طيب . وحتى لو كانت هناك علاقات عداء بين الأهل واصهارهم تسقط كل هذه العداوات مع حدوث الوفاة . فالمصيبة تنسى الكل العداوات القديمة . ويشعر معظم الأزواج الذين يعيشون بعد وفاة شريك حياتهم بالذنب ، إلا أن الطقوس والشعائر التي تقام بعد الوفاة تمنح الشخص لباقي على قيد الحياة قدرا كبيرا من العزاء والموازرة . وفي مقابل ذلك فإن الذنب الذي يشعر به الزوجان

بعد وقوع الطلاق لا يخفف منه كل الضمانات التنظيمية التي تتخذ أثر حدوثه . كما لا يوجد شخص يحاول أن يجمع الشمل ثانية .

ويفترض في الشخص أن يقوم بالتعاطف مع أسرة المتوفى - على حين أنه لا يتضح في حالة الطلاق ماذا يجب على الشخص أن يفعله ، هل يجب عليه أن يبدى التعاطف ثم يبدأ في مساعدة المطلق (أو المطلقة) في البحث عن شريك جديد للحياة .

وفي كل المجتمعات تقريبا يحتمل أن تصبح المرأة أرملة أكثر من حدوث الترميل بين الرجال ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين الرجال عنها بين النساء ، وعلاوة على ذلك فإن وفاة الزوج تسبب في وجود مجموعة من الطقوس والشعائر الأكثر تعقدا بسبب الآثار التي يرى المجتمع أنها تترتب على وفاته . وتعتبر وفاته خسارة لا تعوض بالنسبة للأسرة ككل .

وي لعب الحداد دورا هاما في تكافل الأسرة في المجتمعات غير الغربية . وعادة ما يطلب من المرأة أن تظهر حدادها لمدة طويلة أكثر مما هو مطلوب من الرجل في حالة وفاة زوجته .

وفي الهند لا يسمح للأرملة من طائفة البراهما أن تتزوج ثانية على الإطلاق بعد وفاة زوجها ، وهي قاعدة تجدد قبولها واسما من جانب الجميع ، وربما لهذا السبب لوحظ انخفاض كبير في معدلات الخصوبة بين أفراد البراهما بالقياس إلى معدلات الخصوبة في باقي الطوائف الهندية .

ووجدت نفس القاعدة في الصين وإلى درجة أقل في اليابان . وعلى الرغم من أن الدلائل الديموغرافية توحى بأن الأرمال كن يتزوجن ثانية بالفعل فإن هذا كان يحدث بين أفراد الشرائع الدنيا بشكل أكبر مما كان يحدث بين أفراد الشرائع العليا .

أن الصورة المثلى لما يجب أن يكون عليه إخلاص الأرملة لزوجها المتوفى إنما ترتبط بالوضع الذي يحدده المجتمع للمرأة باعتبارها تعتمد في حياتها على الرجل ، ووفائها لذكرى زوجها المتوفى ، إنما تعتبر استمرارا للإخلاص الذي كانت تكنه له في حياته .

ونظرا لأن المعنى الاجتماعي للسن يختلف بالنسبة للرجل عنه عند المرأة ، فإنه يحدث أن الرجل المسن قد يتزوج من فتاة صغيرة السن . وبما أنه لم يوجد المجتمع الذي يفرض الحظر على زواج الأرملة فإنه يصبح من المحتمل إلى حد بعيد أن تجدد الأرملة زوجا صالحا لها ، على حين أن الأرمال قد لا يجد من يسير عليه العثور على زوجة جديدة ، وقد لوحظ في الولايات المتحدة أن النسبة كانت ٢ : ١ بالنسبة للإناث وذلك بعد ٥ سنوات من وفاة الزوج .

هذا ومن ناحية ثانية فإن المجتمعات الغربية قد اسقطت تلك القواعد التفصيلية المتعلقة بمدّة الحداد التي يجب أن يبقى عليها الزوج الباقي على قيد الحياة كما أن الأزواج والزوجات الذين

يتزوجون للمرة الثانية قد خف النقد الذي كان يوجه إليهم . وعلاوة على ذلك فإن التغييرات التي طرأت على التحديد العمري بالنسبة للأجيال وانتشار الرأى القائل بضرورة إيداع المسنين دورا خاصة بهم ، أدى كل ذلك إلى تجنيد فكرة الزواج بالنسبة للأرامل (ذكورا كانوا أم إناثا) كشكل من أشكال التكيف للأوضاع الجديدة . وأخيرا نجد أن وجود عدد كبير من المطلقات في المجتمع صالحات للزواج مرة ثانية قد جعل من زواج الأرامل أمرا ميسورا يعكس ماكن عليه الحال في الجيل الماضى .

والحقيقة أنه لا يوجد معيار خلقى ينص على أن الناس يجب أن يتزوجوا للمرة الثانية في المجتمعات الغربية ، ومع ذلك فإن هناك عددا ضخما من الضغوط الاجتماعية التي تؤدي إلى هذه العملية ، ويعيش البالغون في المجتمع الأمريكى على شكل أزواج . ويقضون أوقاتهم بهذه الصفة ويناقشون فيما بينهم وحداتهم الأسرية المستقبلية ، ولا يستطيع الشخص الذى سبق له الزواج ويعيش الآن بلا زوجة أن يتوافق بسرعة أو يسرع مع الأوضاع الجديدة ، كما أن العناية بالأطفال دون وجود زوجة يعد أمرا مرهقا ومثيرا للضجر في نفس الوقت . بل أن الأطفال أنفسهم قد يقترحون على الآباء سواء كانوا أرامل أم مطلقين أن يعيدوا تجربة الزواج ككرة أخرى نظرا لما اعتاده هؤلاء الأطفال من العيش في ظل أبوين وليس أب واحد أو أم واحدة ، ويمكن للأصدقاء أن يلعبوا دورا هاما في ترشيح الزوجات الصالحات لأصدقائهم الأرامل أو المطلقين .

ويبدو من المحتمل أن معظم الذين يقيمون علاقات عاطفية يبدأون ذلك قبل أن يتكيفوا مع الأوضاع المترتبة على قطع علاقاتهم نهائيا مع زوجاتهم سواء حدث هذا من خلال الطلاق أو تدخل القدر من خلال الموت . ويعتبر النجاح الذى يجزره هؤلاء في إقامة علاقات كذلك مؤشرا على تكيفهم مع الأوضاع الجديدة وان كان هذا النجاح يؤدي فيما بعد إلى تكيف وتوافق أكثر اكتمالا حيث يبدأ الأرملة أو المطلق في النظر إلى نفسه على ضوء جديد باعتباره شخصا يصلح للدخول في تجربة جديدة وناجحة وليس باعتباره مجرد زوج المرحومة فلانة أو كما يجد الفرد أن أصدقاءه أو أقاربه في إطار العمل لا يرغبون في استمرار النمط القديم من العلاقات التي كانت تربطه بهم وهم يتوجهون دوما إلى الحاضر أو المستقبل ، كما يكتشف الإنسان أن عليه ، وعليه وحده ، يقع عبء مداواة جراح الزمن وأحداث اللبالي بنفسه ، ومع الوقت يزداد بصيرة بأن الذين كانوا يشاركونه آلامه أخذوا يتناقصون عددا يوما بعد يوم .

ويتج عن ذلك أن ما يتوف على ٩٠ ٪ من أولئك الذين فقدوا الزوجة بسبب الموت

أو الطلاق يتزوجون ثانية في نهاية الأمر وخاصة إذا كان هذا قد حدث في مرحلة العمر من ٢٠ سنة إلى ٣٥ سنة في الولايات المتحدة .

٧ - الأطفال وتفكك الأسرة :

والآن لتساءل ماذا يمكن أن يحدث للأطفال عندما تنفوض دعائم الأسرة وتنهار؟ ومن غير اليسير تقديم إجابة دقيقة على هذا السؤال في الوقت الحاضر ، إذا نظرنا بجدية إلى أوجه التباين في أنماط الدور في مختلف أشكال التفكك الأسرى التي سبق ورسمناها بشكل مبسط في صدر هذا الفصل . ومن الجلي أن الأطفال الذين ينشئون في أحضان أسرة سعيدة يتمتعون بصحة نفسية ووجدانية جيدة . هذا في الوقت الذي يفقد الأطفال - الذين يربون في ظل أسرة تفتقر إلى الحنان - والانسجام هذه السعادة وذلك الهناء حتى ولو لم يحدث طلاق بين الأبوين . وقد ركزت الدراسات التي أجريت على التفكك الأسرى بوجه عام على الفروق بين أطفال المطلقين وغيرهم - وقد أخفقت هذه الدراسات في التحقق من أهم المسائل التي كان ينبغي عليها أن تكشف عن أبعادها ، ألا وهي مدى التزام أفراد الأسرة في أدائهم لأدوارهم تجاه بعضهم البعض .

والحقيقة أننا لا نستطيع أن نعرف على وجه الدقة عدد الأطفال المتضمنين في مختلف الأشكال التي يتخذها التفكك الأسرى كل عام طالما نحن لا نعلم عدد الحالات التي تحدث ضمن كل شكل من أشكال التفكك الأسرى . وقد شهد عام ١٩٥٥ وجود حوالي ٣٤٣,٠٠٠ طفل قاصر من كانوا ضحايا الطلاق بين الأبوين ، وحوالي ٣٥٠,٠٠٠ من الأيتام في نفس السنة ، وحوالي نفس الوقت أي أواسط عام ١٩٥٥ اتضح أن هناك ٣,٣ ملايين طفل قاصر من تقل أعمارهم عن ١٨ أو ما يوازي ٥,٩ ٪ من إجمالي السكان من أبناء المطلقين وحوالي ٢,٧ مليون طفل ممن تيموا في ذلك العام . ومن ثم فإنه كان يوجد حوالي ستة ملايين طفل قاصر من يجب عليهم أن يتكيفوا مع هذين الشكلين الأساسيين من أشكال سوء التنظيم الزواجي في تلك الفترة .

وتؤكد دراسات الطب النفسي على الصعوبات التي يواجهها الأفراد الذين نشأوا في أسر تفتقر إلى الحنان والانسجام . وقد استطاعت بحوث أجريت مؤخرا أن تزيح الغطاء عن الآثار المدمرة عندما يحجز طفل مصاب بتخلف عقلي في البيت وبالذات على الأخت الكبرى . وعلى نحو مماثل تنشأ آثار ضارة عندما يصاب الأب أو أحد الاخوة بمرض عصبي .

وتفترض هذه الفئات المتنوعة أن كثيرا من الأسر التي تبدو متماسكة ظاهريا تمارس أثرا ضارا

على الأطفال ، وبأن كثيرا من البيوت التي لا يوجد فيها سوى أحد الأبوين قد تنجح نسيا في خلق أطفال أصحاء وسعداء .

ومن هنا فإنه من غير اليسير الإجابة على السؤال المطروح ما لم تتوفر لدينا البيانات الكافية التي تساعد على ذلك . وتؤكد إحدى الدراسات على الحاجة إلى مزيد من الفئات ذات المغزى بالنسبة لما يتوفر لدينا من بيانات عما يحدث للأطفال عندما ينهار البناء الأسرى . وقد كشفت الكثير من الدراسات عن حقيقة هامة مؤداها وجود ارتباط قوى بين الجناح وبين عدم الاستقرار الأسرى . وقد نجم جزء من هذا الارتباط عن حقيقة أن كلا من الطلاق ومعدلات الوفيات ترتفع في الأحياء المتخلفة في الحضر ، وفيها أيضا ترتفع معدلات الجناح . ومن هنا فإن هذا الارتباط يوصم في جزء منه بأنه ضعيف منطقيا .

أما العنصر الآخر في هذا الارتباط فإنه يتمثل في الاخفاق في تنشئة الأطفال على نحو ملائم ، فغياب الأب عن الأسرة سواء كان بالطلاق أو الوفاة يؤدي إلى فقدان النموذج الذي يمكن أن يحتذيه الطفل .

وعلى كل حال ، فإنه إذا افترضنا ثبات الوضع الطبقي للأبوين فإن معدلات الجناح ترتفع بين أبناء المطلقين أكثر من غيرهم ، وكذلك ترتفع هذه المعدلات بين الأطفال الذين انهار بناؤهم الأسرى نتيجة الانفصال أو الطلاق مما يحدث بالنسبة للأطفال اليتامى . وهو اختلاف يمكن التنبؤ به بسبب الدعم والمساندة الاجتماعية وكذلك الاحتمالات المتضائلة في أن الأطفال الذين يفقدون الأب بسبب الموت يمكن أن يتعاركوا أو يمروا بمرحلة من التراع أو مشكلات مثل تحديد الهوية أو الولاء .

وعلى كل حال ، فإن الآباء الذين يعلمون هذه الحقائق لا يستطيعون أن يقرروا بنجاح أن يعيشوا بانسجام بعضهم مع البعض الآخر ، أن كل فرد يتوق إلى إرساء أسس بيت سعيد لو استطاع إلى ذلك سبيلا . والخيار الفعلي أمامهم هو أحد أمرين : فاما الحياة في ظل أسرة غير منسجمة أو الانفصال . والآن ما هي الآثار المترتبة على هذين الاختيارين بالنسبة للأطفال ؟ . وكما سبق وذكرنا فإن البيانات المتاحة لنا غير واضحة حتى الآن ، ومع ذلك فإن هناك نقرا لا بأس به من البيانات يمكن أن نستشف منه أن الانفصال يعني دائما أن الآباء يفضلون التفاعل حتى ولو كان ذلك في ظل تعامة عائلية ومع ذلك يتفادون الكلام ، قد يؤدي ذلك إلى شدة معدلات جناح الأحداث أكثر مما يفعل الطلاق ذاته .

وقد قام كل من « شلدون واليانور جلوبك » بربط جناح الأحداث بعدد من أعماط عدم

الاستقرار الأسرى ، فمقوع الجناح أكأر أأمألا ببن الأطفال الذبن انأأروا من أسر أأرأأ للطلاق ، كأ أن الأطفال الذبن بنأون فى أسرماأ عائلها أأأأأ معدلاأ جناأهم بنسبة ٥٠ ٪ لغيرهم الذبن بنأون فى أسر مسأقأ ، ومع ذلك فإن الأطفال الذبن بنأرون من أسر أأرأأ لأفصال الأبوبن دون أأوأ الطلاق بأمأون نسبة عألأ من الجناح أأبب النسبة ٢ : ١ بالقباس إلى الأمر المسأقأ (مع اسأبعاأ الوضع الطبقى) .

وببأ أن الفأل الذى بصبب أأأأ أحد الأبوبن للأور المنوط به فى الببب (فى الأسرة) بأمأ عأملا مأمرا على الأطفال أكأر مما بأمأه انسأاب أحد الأبوبن من العلاقة الزوأببب ، وفى أأرأأة أأرأب اأضأ أن المراهقبن الذىن بعانون من مشألة سوء الأكببب الشأصب بنأرون أساسا من أسر أأرأأ لصرأعأ زوأببب ومأأكل لا أأقأع بالقباس إلى نظرائهم الذىن بنأرون من أسر أأرأأ للأقوبض نأبببب الطلاق أو موأ العائل .